من اقتصاد الريع الساكن الى اقتصاد الأصول الديناميكية: مشروع صندوق الطاقة والتنمية في العراق.

د. مظهر محمد صالح

18 تموز 2026

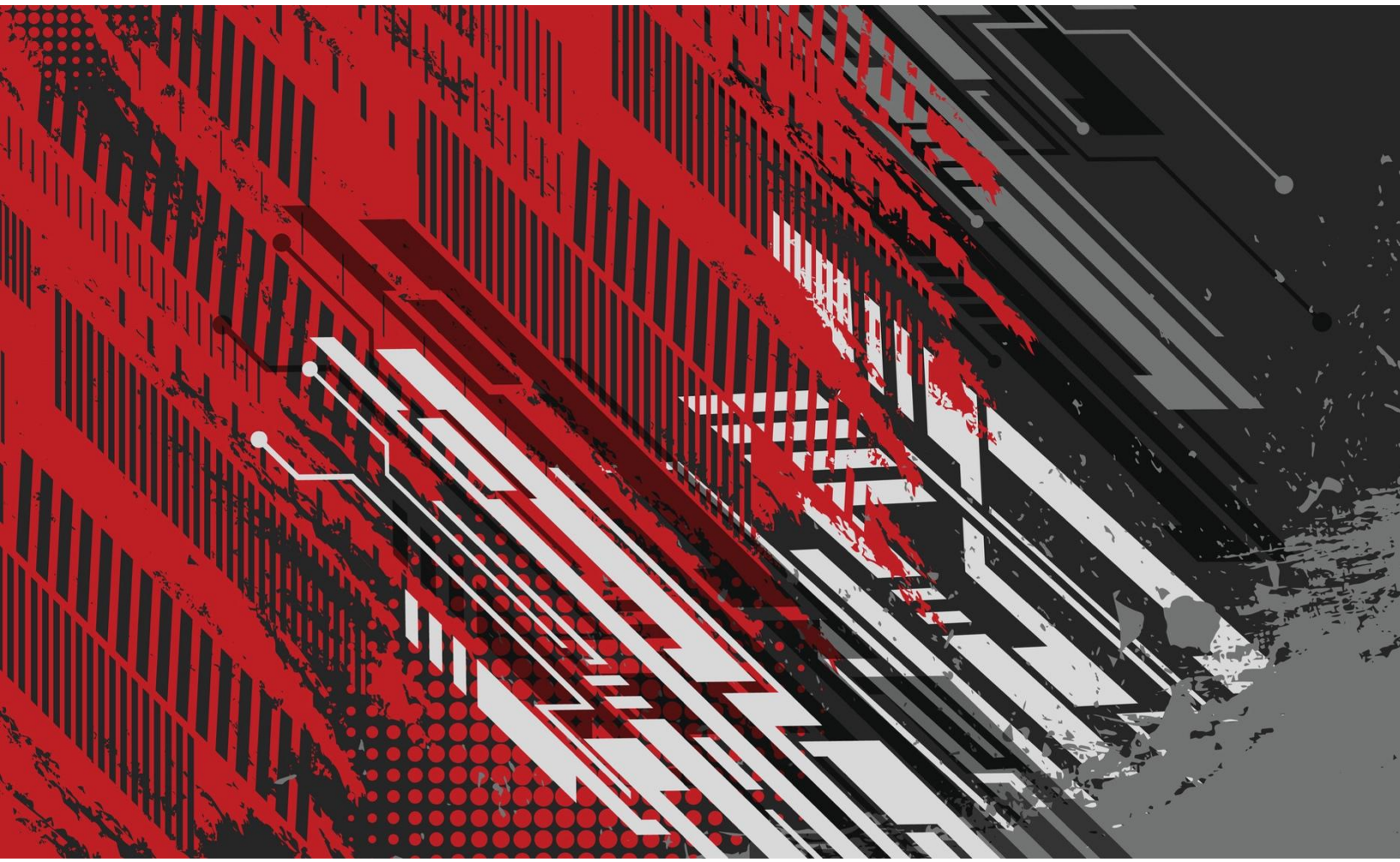

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

من اقتصاد الريع الساكن الى اقتصاد الأصول الديناميكية: مشروع صندوق الطاقة والتنمية في العراق.

(صندوق الطاقة والتنمية وإعادة هندسة الاقتصاد النفطي في العراق).

تمثل الاقتصادات النفطية حالة خاصة في المالية العامة، إذ تمتلك أصلاً سيادياً ناضباً عالي القيمة، إلا أن طريقة إدارة عوائده تحدد ما إذا كان النفط يتحول إلى مصدر للتنمية المستدامة أم إلى محرك لاستهلاك ريعي مؤقت.

تنطلق هذه الورقة من فرضية رئيسة مفادها أن المشكلة الأساسية في الاقتصادات النفطية لا تكمن في محدودية الموارد، بل في ضعف الآلية المؤسسية التي تحول العوائد النفطية من تدفقات مالية جارية إلى أصول رأسمالية منتجة. فقد أدى الاعتماد على الموازنة السنوية وفلسفة العجز الافتراضي بوصفه مثبتاً ديناميكياً لمواجهة تقلبات أسعار النفط إلى فصل العلاقة بين نمو الأصول النفطية ونمو البنية التحتية، وتحويل جزء كبير من العوائد النفطية نحو الإنفاق التشغيلي والاستهلاك والاستيرادات.

وتقترح الورقة إنشاء صندوق الطاقة والتنمية بوصفه أداة مؤسسية لإعادة تعريف وظيفة النفط: من مصدر لتمويل الإنفاق الجاري إلى أصل رأسمالي يقود تكوين رأس المال الاجتماعي والبنية التحتية، بما يعيد بناء الاعتماد المتبادل بين القطاع النفطي ودالة الإنتاج الوطنية.

-الريع النفطي ووهم الازدهار الاقتصادي

اولا :تعاني الاقتصادات النفطية من مفارقة تاريخية تتمثل في امتلاكها موارد مالية كبيرة مع استمرار ضعف التنويع الاقتصادي وتراكم فجوات البنية التحتية. وتكشف هذه المفارقة أن المشكلة ليست في حجم الإيرادات النفطية، وإنما في المسار الذي تسلكه هذه الإيرادات داخل النظام المالي والاقتصادي.

فالنفط بوصفه أصلاً طبيعياً يمكن أن يؤدي وظيفتين مختلفتين:

1. أن يتحول إلى دخل استهلاكي قصير الأجل يعزز الاقتصاد الريعي.
2. أن يتحول إلى رأس مال منتج يمول التحول الاقتصادي.

والفارق بين المسارين هو الفارق بين اقتصاد يعتمد على الريع واقتصاد يبني أصولاً إنتاجية.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل المشكلة في وجود انفصال بين:

*نمو الأصول النفطية.
*نمو الاستثمار الحقيقي.
*نمو البنية التحتية.
*توسع القدرة الإنتاجية المحلية .

إذ لم يتحول ارتفاع الإيرادات النفطية إلى زيادة متناسبة في رأس المال الإنتاجي، بل ارتبط بدرجة أكبر بتوسع الإنفاق التشغيلي والاستهلاك والاستيرادات.

وهذا يعني أن الاقتصاد أصبح يحقق اعتماداً متبادلاً بين النفط والاستهلاك الخارجي، وليس بين النفط والإنتاج الداخلي.

ثالثاً: العجز الافتراضي Virtual Deficit كمثبت ديناميكي :

اعتمدت المالية العامة النفطية خلال سنوات طويلة على بناء تقديرات متحفظة للإيرادات النفطية والأسعار والكميات، بهدف مواجهة الصدمات الخارجية.

وقد عمل هذا الأسلوب كمثبت ديناميكي Built-in Dynamic Stabilizer من خلال:

*تقليل أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة.
*تكوين احتياطي مالي افتراضي.
*ضبط التوقعات المالية.

إلا أن هذا الأسلوب أنتج مشكلة أخرى، إذ أصبح العجز الافتراضي مرتبطاً بحجم الإنفاق الاستثماري المخطط، دون ضمان القدرة التنفيذية الفعلية للمشاريع.

وبذلك ظهر انفصال بين:

التخصيصات الاستثمارية

و

الإنجاز الاستثماري الحقيقي.

رابعاً: الوهم المالي ووهم البنية التحتية

يرتبط مفهوم الوهم المالي Fiscal Illusion بأعمال الاقتصادي الإيطالي أميلكاري بوفياني، ثم تطور لاحقاً ضمن أدبيات الاختيار العام.
وتتمثل الفكرة في أن المجتمع أو صانع القرار قد لا يدرك التكلفة الحقيقية للسياسات المالية بسبب طريقة تصميم النظام المالي.

في الاقتصادات النفطية يظهر الوهم المالي من خلال:

*اعتبار الفوائض الاستثمارية غير المنفذة موارد نقدية متاحة.
*الضغط لتحويلها إلى إنفاق تشغيلي.
*تغليب الاعتبارات السياسية قصيرة الأجل على الاستثمار طويل الأجل.
ومن هنا يظهر ما يمكن تسميته: وهم البنية التحتية Infrastructure Illusion

حيث تبدو الموازنة الاستثمارية كبيرة على الورق، بينما تبقى فجوة التنفيذ قائمة، فتتراكم الحاجة إلى البنية التحتية رغم ارتفاع الإنفاق المعلن.

خامساً: إعادة تعريف الاعتماد المتبادل Interdependency

تقدم الورقة تصوراً جديداً لمفهوم الاعتماد المتبادل من خلال تحليل اتجاه انتقال العوائد النفطية.

النموذج الريعي الحالي:

الأصول النفطية

↓

الموازنة العامة

↓

الإنفاق التشغيلي

↓

الاستهلاك والاستيراد

↓

دعم دول الإنتاج الخارجية

وفي هذا النموذج يصبح:

*الترابط بين النفط والاستهلاك الخارجي مرتفعاً.

*الترابط بين النفط والإنتاج المحلي منخفضاً.

أي أن النفط يعمل كأصل ممول للخارج أكثر من كونه أصلاً منتجاً للداخل.

-النموذج التنموي المقترح:

أ- تشخيص السيناريو الاقتصادي المفترض

ديناميكية الأصول النفطية

↓

صندوق الطاقة والتنمية

↓

البنية التحتية الاستراتيجية

↓

القطاع الخاص

↓

زيادة الإنتاجية المحلية

هنا يعاد بناء الاعتماد المتبادل بحيث يصبح النفط مرتبطاً مباشرة بتكوين رأس المال الوطني.

ب- صندوق الطاقة والتنمية

يقترح البحث إنشاء صندوق متخصص يعمل كحلقة مؤسسية بين الأصل النفطي والتنمية.

ولا يتمثل دوره في إدارة الفوائض المالية فقط، بل في:

*تحويل الإيرادات النفطية إلى أصول إنتاجية.
*تمويل المشاريع الاستراتيجية طويلة الأجل.
*تجاوز قيود الدورة السنوية للموازنة.
*تقليل تأثير الدورات السياسية على الاستثمار.
*بناء شراكة الدولة والقطاع الخاص.

ويختلف هذا الصندوق عن الصندوق السيادي التقليدي، لأنه يركز على وظيفة التنمية الإنتاجية وليس فقط حفظ الثروة.

ج-النفط بوصفه قطاعاً قائدًا

يقترح النموذج الانتقال من مفهوم:

النفط كقطاع ريعي قائد للاستهلاك

إلى:

النفط كقطاع قائد لتكوين رأس المال.
ويتحقق ذلك من خلال إنشاء قطاع قائد موازٍ: Parallel Leading Sector

تكون البنية التحتية محوره الأساسي، بحيث تقود عملية التحول الاقتصادي.

-الانتقال إلى نموذج الدفعة الكبيرة

إن توجيه الأصول النفطية نحو البنية التحتية يؤدي إلى الانتقال من نموذج التنمية غير المتوازنة إلى نموذج الدفعة الكبيرة Big Push.

وتقوم الفكرة على أن الاستثمار الكبير والمنسق في رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى:

*رفع إنتاجية الاقتصاد.
*خلق فرص استثمار جديدة.
*جذب القطاع الخاص.
*تقليل الاعتماد على الاستيراد.
*تحقيق التنويع الاقتصادي.

-الآثار المتوقعة لانموذج

تطبيق صندوق الطاقة والتنمية: يمكن تشخيص الاثار المتوقعة على النحو الاتي

.1تحويل النفط من دخل جارٍ إلى أصل رأسمالي.
.2تقليل الاقتصاد الريعي.
.3رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية.
.4تعزيز التنويع الاقتصادي والمالي.
.5بناء قاعدة إنتاجية داخلية.
.6تحقيق استدامة مالية للأجيال القادمة.

الاستنتاجات

إن جوهر الإصلاح في الاقتصادات النفطية لا يتمثل في زيادة الإنفاق العام، بل في إعادة توجيه وظيفة الأصل النفطي.فالنفط يمكن أن يكون:

*ريعاً يموّل الاستهلاك.

*أو أصلاً يمول التنمية.

ويمثل صندوق الطاقة والتنمية آلية مؤسسية لإعادة بناء العلاقة بين النفط والاقتصاد الوطني، عبر تحويل العوائد النفطية من تدفقات مالية قصيرة الأجل إلى رأس مال إنتاجي طويل الأجل.

وبذلك ينتقل الاقتصاد من:

اقتصاد الريع الساكن

إلى:

اقتصاد الأصول الديناميكية والتنمية المستدامة

واخيرا ،المساهمة الفكرية

ان ما يميز هذه الورقة البحثية هي ليس فكرة الصندوق وحدها، بل في إعادة تعريف مفهوم الاعتماد المتبادل (Interdependency).

ففي الأدبيات التقليدية يُستخدم المفهوم لوصف الترابط بين المتغيرات الاقتصادية، بينما هنا يُستخدم لقياس اتجاه انتقال الأصل النفطي:

*إذا انتقل النفط إلى الاستهلاك والاستيراد، فإن الاعتماد المتبادل يكون مع دوال الإنتاج الخارجية.

*وإذا انتقل إلى البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي، فإن الاعتماد المتبادل يصبح مع دالة الإنتاج الوطنية.

وهذا يمثل انتقالًا من اقتصاد الريع الساكن (Static Rent Economy) إلى اقتصاد الأصول الديناميكية (Dynamic Asset Economy)،

اهم المصادر والمراجع العلمية التي يمكن الرجوع اليها.

أولاً: الاقتصاد الريعي والموارد الطبيعية

Beblawi, H., & Luciani, G. (1987). The Rentier State. London: Croom Helm.

Ross, M. L. (2012). The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations. Princeton: Princeton University Press.

Ross, M. L. (2013). The Politics of the Resource Curse: A Review. In The Oxford Handbook of the Politics of Development. Oxford University Press.

Collier, P. (2007). The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It. Oxford: Oxford University Press.

ثانياً: إدارة الثروة النفطية والصناديق السيادية

International Monetary Fund (IMF). (2012). Macroeconomic Policy Frameworks for Resource-Rich Developing Countries. Washington, DC: International Monetary Fund.

International Monetary Fund (IMF). (2015). Fiscal Policy and Long-Term Growth. Washington, DC: International Monetary Fund.

Sovereign Wealth Fund Institute. (2024). Sovereign Wealth Fund Profiles and Data.

Megginson, W. L., & Fotak, V. (2015). Rise of the Fiduciary State: A Survey of Sovereign Wealth Fund Research. Journal of Economic Surveys, 29(4), 733–778.

Truman, E. M. (2010). Sovereign Wealth Funds: Threat or Salvation? Washington, DC: Peterson Institute for International Economics.

ثالثاً: الوهم المالي والاختيار العام

Puviani, A. (1903). Teoria della Illusione Finanziaria. Palermo: Sandron.

Buchanan, J. M., & Tullock, G. (1962). The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Buchanan, J. M. (1967). Public Finance in Democratic Process: Fiscal Institutions and Individual Choice. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Buchanan, J. M. (1980). Rent Seeking and Profit Seeking. In J. M. Buchanan, R. Tollison, & G. Tullock (Eds.), Toward a Theory of the Rent-Seeking Society. College Station: Texas A&M University Press.

رابعاً: التنمية غير المتوازنة والدفعة الكبيرة

Rosenstein-Rodan, P. N. (1943). Problems of Industrialization of Eastern and South-Eastern Europe. Economic Journal, 53(210/211), 202–211.

Hirschman, A. O. (1958). The Strategy of Economic Development. New Haven: Yale University Press.

Nurkse, R. (1953). Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries. Oxford: Basil Blackwell.

Lewis, W. A. (1954). Economic Development with Unlimited Supplies of Labour. The Manchester School, 22(2), 139–191.

خامساً: البنية التحتية ورأس المال والإنتاجية

Aschauer, D. A. (1989). Is Public Expenditure Productive? Journal of Monetary Economics, 23(2), 177–200.

Barro, R. J. (1990). Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth. Journal of Political Economy, 98(5), S103–S125.

World Bank. (1994). World Development Report 1994: Infrastructure for Development. Washington, DC: World Bank.

Calderón, C., & Servén, L. (2010). Infrastructure and Economic Development in Sub-Saharan Africa. Journal of African Economies, 19(1), i13–i87.

سادساً: الاقتصاد السياسي للنفط والدولة الريعية

Auty, R. M. (1993). Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis. London: Routledge.

Karl, T. L. (1997). The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States. Berkeley: University of California Press.

Yates, D. A. (1996). The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon. Trenton: Africa World Press.

سابعاً: مراجع تطبيقية للعراق

International Monetary Fund (IMF). (2023). Iraq: Article IV Consultation Report. Washington, DC: IMF.

World Bank. (2022). Iraq Economic Monitor. Washington, DC: World Bank.

Central Bank of Iraq. (بغداد: البنك المركزي العراقي). Annual Reports. تقارير سنوية متعددة.

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600